

## نحو استراتيجية صناعية رائدة لقطاع الصناعة التحويلية العربية

أ.م. د. عبد الغفور حسن كنعان  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

### الملخص

من خلال الإطلاع الأولي على واقع الصناعة التحويلية العربية سنعلم حجم الفجوة الشاسعة بيننا وبين دول العالم وبين البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها أقطارنا في بداية الألفية الثانية بأنها مختلفة تماما عن تلك التي كانت قائمة في العقود السابقة ، وان خطى التغيير التكنولوجي تتوسع بدرجة اكبر من ذي قبل تغزو جوانب التصنيع والخدمات .  
لذا كان الواجب يقتضي دراسة هذه المشكلة ومحاولة وضع النقاط على الحروف من اجل الاستنهاض بصناعتنا . إن الاستثمارات الكبيرة التي وضعتها بعض الأقطار العربية في المشاريع الصناعية والبنية التحتية في العقود الأخيرة لا زالت دون المستوى المطلوب وفي هذه الدراسة محاولة وضع إستراتيجية صناعية ناهضة تعالج حالة التراجع والجمود في صناعتنا ، بعد الإطلاع على الأسباب الجوهرية التي تعيق تقدم وازدهار هذه الصناعة وجعلها قادرة على المنافسة والإبداع لكونها تمتلك جميع مقومات النهوض مادياً وبشرياً

### Abstract

#### How The Arabic Manufacturing industries became pioneering

From the first look to the Arabic manufacturing industries one conclude that a big gap in level and technology with the anther developed Countries.

The international Economic enviourantal which face our Countries in the end of (2) century is completely differ of the previous decided since the technology transfer and change very fast and expanded a momg the nations and all types goods and services. In this study, we will try to highlight to real. Problems of our industry and how improve it. The big a mount of investment in industrial projects and in infrastructural in last few years in same Arabic countries still under objective

The main objectives of this paper is to put the new industrial strategy analyze the main Reasons of undeveloped our industries and how we can increase the efficiency in order to Create high level of industry product a good and serves can Competed in world market .

## المقدمة

نظرا إلى طبيعة الروح الريادية **Pioneering Spirit** في حد ذاتها، يعد المستوى الريادي **Pioneering Level** في أي اقتصاد عاملاً يؤثر في معدل النمو الاقتصادي وانتعاشه . ويستتبع ذلك إلى وجود رواد صناعيين في أي بلد قادرين على الاضطلاع بالمشاريع الخاصة وإحداث تغيير في البيئة الاقتصادية، يساعد الاقتصاد في النهوض، لأن هؤلاء لا يرغبون في الربح حسب، بل يسعون إلى النجاح والانتصار والتقدم.

١. **أهمية الدراسة:** وتأتي أهمية الدراسة من خلال قراءة واقع الصناعة التحويلية العربية مقارنة بما يجري في العالم من تقدم وأزدهار في مجال هذا الحقل وغيره لكي نعلم أين نحن من هذا العالم.

٢. **الهدف من الدراسة:** ان الهدف الرئيسي للدراسة هو رسم استراتيجيات صناعية وأضحة تتسم بالموضوعية والواقعية مستغلين الامكانيات الكبيرة التي يملكها الوطن العربي من موارد طبيعية زاخرة وعقول عربية لا يستهان بها إذا أستغللت أستغلالاً صحيحاً ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب لكي تصبح مواكبة لتطورات العصر.

٣. **مشكلة الدراسة:** من خلال القراءة الاولية لواقع الصناعات التحويلية العربية نجد أن هناك مشاكل كثيرة تواجه وتؤثر في هذه الصناعة، وفي مقدمتها عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية المجسدة في الاستقرار السياسي والتباين في وجهات النظر بين قطر عربي وآخر، إضافة إلى قلة البيانات الدقيقة التي تظهر مكانة كل بلد، والأهم من ذلك هو أن معظم الأقطار العربية تعتمد بشكل كبير على النفط مما يحول ذلك إلى عدم الاكتراث في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

٤. **فرضية الدراسة:** تقوم فرضية الدراسة على أن هناك امكانية كبيرة لتطوير هذا القطاع لتوافر كل الامكانيات المادية منها والبشرية من شأنها تحقيق النهوض بقطاع الصناعة التحويلية العربية وجعلها من الصناعات العربية الرائدة في جميع المجالات.

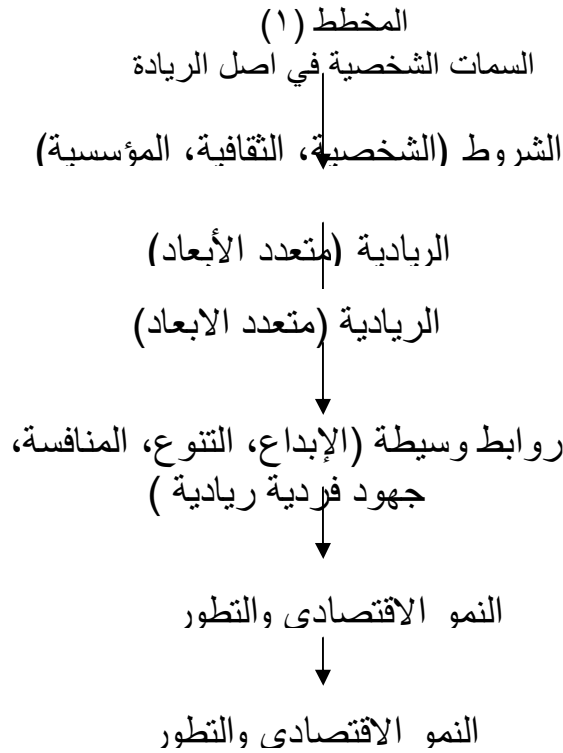
٥. **منهجية الدراسة:** سنعتمد في هذه الدراسة على التحليل العلمي المقارن للبيانات المتوفرة وعلى المنطلقات النظرية لهذه الصناعة وبما ينسجم مع المفاهيم الاقتصادية لكي نصل إلى أفضل السبل في جعل صناعات العربية متقدمة ورائدة تتماشى مع التطورات الحاصلة في هذه الصناعة .

## اولا : الاطار النظري

### مفاهيم أساسية للريادة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

أن مفهوم الريادة Prioneering يعد مفهوم متعدد الأبعاد، لذا فان من الصعوبة تعريف وقياس الريادة الا من عملية قياس تأثيرها في الأداء الاقتصادي ويتطلب فهم دورها في عملية النمو اطاراً محدداً لان هناك متغيرات او روابط وسيطة مختلفة لتوضيح كيفية تأثير الريادة على النمو الاقتصادي، ومن أمثلة هذه المتغيرات الوسيطة هي الإبداع وتنوع العرض ودخول وخروج الشركات المنافسة، (M.A.Carree&Thurik،2002،17).

وتشمل هذه الشروط السمات الشخصية التي تجد مكانها في أصل الريادة كما هو في المخطط.



المصدر : من اعداد الباحث

لذلك فإن ربط الريادة بالنمو الاقتصادي يعني ربط المستوى الفردي او الشخصي بالمستويات الجماعية، ومن هنا نستطيع أن نقول أن مفهوم الريادة بأنه القدرة والرغبة الظاهرة للأفراد في الدخول والخروج من الشركات من خلال خلق فرص جديدة(منتجات جديدة، طرق إنتاجية جديدة، مخططات تنظيمية جديدة Combinations ، المنتج والسوق ... الخ )، وإدخال أفكارهم في السوق لمواجهة العقبات أو الإشكاليات الأخرى من خلال اتخاذ القرارات موقعياً، وصياغة واستخدام الموارد في المؤسسات بمختلف مستوياتها. ( Wenekers& Thurik,2002,22). لذا فإن الريادة بشكل دقيق سمة سلوكية للأشخاص، ومن هنا نستطيع أن نقول أن الريادة ليست منصباً أو موقعا إداريا أو صنفاً منه، بل أنهم ريادةيون من خلال مرحلة معينة من عملهم أو جزءاً محدداً من نشاطاتهم، وأنها(الريادة) ليست مرادفة للأعمال الصغيرة وأنها ليست مقيدة بالأشخاص الذين يباشرون او يديرون شركة صغيرة(أبداعية). فالأفراد المغامرين في الشركات الكبيرة يطلق عليهم الرياديين المتداخلين أو الرياديين وهم ريادةيون النشاط الاقتصادي (مبدعين)والرياديين المتداخلين ومالكي الأعمال الإدارية الذين هم ريادةيون بالمعنى الرسمي. فالأول يظهر بشكل كبير في الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لأنهم

يتملكون ويوجهون الشركات المستقلة والتي تكون إبداعية في تحطيم هياكل السوق القائمة، ويتصل الرياديون المتدخلون أو المدراء الرياديين كذلك بمركز الريادة من خلال اتخاذ المبادرات التجارية نيابة عن صاحب العمل، ومن خلال المغامرة بوقتهم وسمعتهم وأحياناً وظيفتهم، أنهم يجسدون القيادة الإدارية لمشاريع ريادية كبيرة. ويظهر مالكي الأعمال الإدارية (الرياديون بالمعنى الرسمي) في أغلبية كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة أي (الصناعة التحويلية بمعناها الواسع) أنهم يشملون كثيرين من أصحاب الامتياز من أصحاب المتاجر أفراد في مراكز مهنية وأنهم ينتمون إلى ما يسميه (Kirchhoff, 1996, 22) (المركز الاقتصادي) وأنهم أساس لبعض المشاريع الريادية (Carree & Thurik, 2002, 15). وهناك ثلاثة ادوار ريادية رئيسة هي:

(أ) دور المبدع

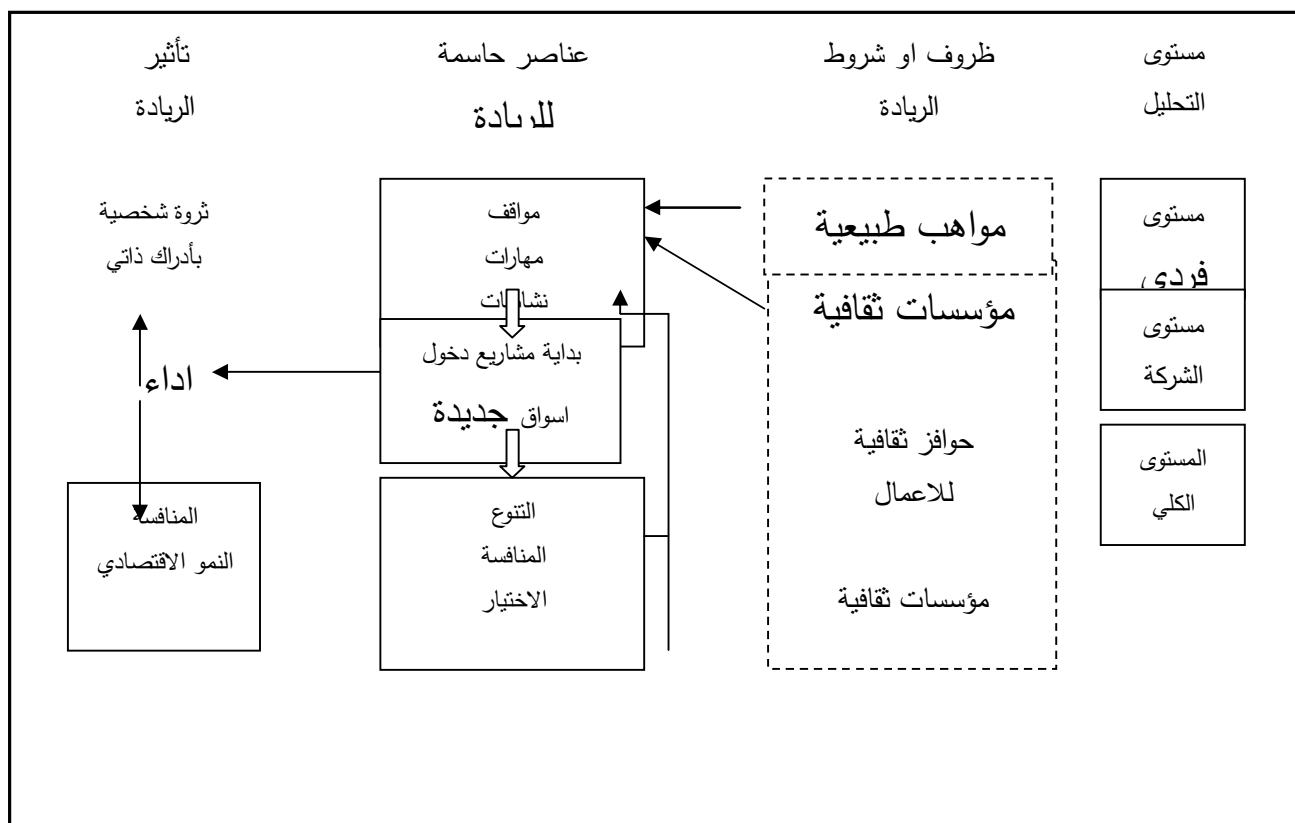
(ب) دور ادراك الفرص المربحة

(ت) دور تحمل المخاطر المصحوبة باليقين او (المؤكد).

فعندما يقدم الفرد أنتاجاً جديداً أو يبدأ بشركة جديدة فعندها يمكن تفسيره على انه عمل ريادي لان الفرد هو اساساً مبدعاً، ويفترض في هذه الحالة ادراك فرصة مربحة غير مكتشفة وهو وحده يتحمل مخاطر فشل المنتج او المشروع في استغلال الموارد، واستخدام كل الامكانيات المتاحة لدى المؤسسة او المشروع. أن ادراك وخلق فرص اقتصادية جديدة والأبعاد التنافسية للريادة تحتاج المزيد من الاهتمام. وتكون المساهمة الأساسية للريادة باتجاه النمو الاقتصادي هي (التجديد او الحداثة) وهذا يتضمن الشروع بشركات جديدة إلا أنه يشمل كذلك نقل الاختراعات والافكار إلى كيانات مفيدة اقتصادياً. سواء سعيهم في خلق أو تشغيل شركة ما أو لا (Baumol, 1993, p.188) ومن خلال منح الادبيات الادارية فان (Lrraun, 1998, 9) يعملون على تكامل عملية تجديد نواحي الريادة. وبالإمكان تحقيق دخول جديدة من خلال دخول اسواق جديدة او قائمة بسلع أو خدمات جديدة أو موجودة. وعملية الدخول الجديد هي بالفعل اطلاق مشروع جديد سواء ببدء شركة جديدة، من خلال شركة قائمة، او بواسطة مشروع مشترك داخلي. وتحدث النشاطات الريادية (الدخول الجديد) في شركات كبيرة قائمة من خلال تقليد الصغيرة منها. ويعد التحديث او التجديد من خلال بدء المشروعات او الشركات الجديدة ومن خلال الابداعات فضلاً عن المنافسة التي هي من العوامل الأكثر صلة في ربط الريادة بالنمو الاقتصادي. وبينما ينجز مالكي الاعمال الادارية الكثير من الوظائف المفيدة في الاقتصاد مثل تنظيم وتنسيق الإنتاج والتوزيع فلا يمكن رؤيتهم على انهم محرك لابداع والهرم الابداعي. وهذه هي الوظيفة الاساسية للرياديين المتدخلين ولانواع مختلفة للريادة ولها تأثيرات على الاداء الاقتصادي (Carree & Thurik, 2002, 16). والمخطط (٢) يوضح العلاقة والترابط بين الريادة والنمو الاقتصادي.

## المخطط

## العلاقة والترابط بين الريادة والنمو الاقتصادي



Source: M.A.Carree and A.R Thurik.2002 "The impact of Entrenemtship on Economic Growth " E.M. carree @MW.Unimas. ni: Thurick@ few. Eur.nl.

من الواضح أن نتيجة هذه العمليات الديناميكية المترابطة تعتمد على مجموعة من الشروط قبل التي تمت الإشارة إليها في الشكل (٢) هي:  
 اولاً: البيئة الثقافية الوطنية (أو الإقليمية) الداخلية للمؤسسات. لأن الروابط بين الثقافة والريادة تكون بسيطة ومباشرة، أن تاريخ ظهور وسقوط الأمم أظهر أن الحيوية الثقافية، والعلوم المزدهرة والمد العالي في الريادة غالباً ما تتزامن مع بعضها  
 (Nennekers & Thurik, 1999, 16).

ثانياً: الإطار المؤسسي، في كلا المستويين المحلي والشركات يحدد حوافز الأفراد بتحويل طموحاتهم إلى نشاطات، ويحدد كذلك إلى أي مدى ستسهم العقبات غير الضرورية في إعاقاتهم. أن أهمية المؤسسات لتطوير لريادة تعد في المرتبة الأعلى وتستحق المزيد من الدراسة. ومن خلال كل ما تقدم نجد أن الصناعة التحويلية الصغيرة منها والمتوسطة قد تطورت بشكل كبير وأصبحت في كل يوم تفاجئنا المؤسسات والشركات بإبداعات جديدة تتناسب والتطوير في الحياة، والذي يبقى في السوق هي الشركة أو المؤسسة القادرة على المبادرة الخلاقة في الديمومة والاستمرار والتقدم في الدول المتقدمة.

الريادة عامل اساسي في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ويرى شمبتر (Schumpeter, 183,24). أن الاقتصاد لم ينجم بشكل طبيعي بل سار عبر سلسلة عبر

سلسلة من القفزات مارستها أنشطة اشخاص اساسين، ارادوا ترويج سلع جديدة أو طرائق انتاج جديدة أو استغلال مصدر مواد جديد ا جديدة. كما يعتبر شميتر أن الريادة لم يكن شخصاً عقلياً بحثاً يتوجه إلى الارباح ويتخذ قرارات استثمارية على اساس عقلائي صرف، أما كان دافع هؤلاء الاشخاص المميزين أيضاً، هو متعتهم في تحقيق القدرة على الانتصار في معارك تنافسية، ويرى شميتر أن الدافع إلى النجاح عامل هام يؤثر في التنمية الاقتصادية وفي معدل النمو الاقتصادية .

### ثانياً: المؤشرات الاساسية للوطن العربي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية :

أن التغيرات التي جرت في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي كانت اسرع وأعمق من تلك التي عرفناها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين فالثورة الصناعية الثالثة هي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات التي نسخت الثورة الصناعية الاولى التي ساد فيها الفحم والحديد ورأس المال والقوة العسكرية للسيطرة على رأس المال، والثورة الصناعية الثانية التي سادت فيها الكهرباء والنفط والطاقة النووية والشركات الوطنية العملاقة والصناعات الثقيلة والأخلاق العسكرية والبيروقراطية. فالثورة التكنولوجية التي بدأت في نهايات القرن الماضي هي التي تحدد الآن ملامح وسمات القرن الحادي والعشرين. حيث الاعتماد على العقل البشري ونظم المعلومات والهندسة الحيوية والحوسبة والذكاء الصناعي والسرعة والمنافسة ومعايير الجودة والإتقان في نظام عولمة الاقتصاد، والخدمات، والبيئة، والانتاج، والاتصال والمعلومات .

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية، ومازالت، وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها بخضوعها لموازن قوى تعكس عادة مصالح وإرادة الأقوى والأكثر نجاعة دينامية ومعيّرة عن اختياراته. وتستمد هذه الهيمنة قوتها من منابع السلطة التي يتركز عليها النظام الاقتصادي العالمي وتتمثل هذه المنابع في التحكم في التكنولوجيا وامتلاك الأموال ومراقبة الأسواق والتحكم فيها والسيطرة على مصادر أهم الموارد غير المتجددة وتوفير أيدي عاملة رخيصة، وغني عن القول والتذكير بأن البلدان النامية ومنها العربية مازالت بعيدة عن أمكانية ممارسة هذا التحكم او السيطرة على البعض من هذه المنابع بالرغم من تواجدها وبكميات كبيرة فوق أراضيها أو هي ملك لها الأمر الذي يفسر لنا ضعف تأثير ومساهمة هذه البلدان في تنشيط العلاقات الاقتصادية الدولية وتوجيهها نحو خدمة أهدافها التنموية، وكذلك التبعية المتعددة الأشكال التي أصبحت الأخرى تميز الاقتصاديات النامية(شمام، ١٩٩٨، ١٦). والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يمكن القول أن هذه التبعية يمكن السيطرة على تأثيراتها وانعكاساتها السلبية من خلال عمل جماعي دؤوب للبلدان السائرة في طريق النمو لتغيير بنیان ونسب التبادل الدولية التي تمثل ركيزة هذه التبعية. إلا أن الثورة الجديدة السريعة قادت إلى نتائج وأحدثت واقعاً عالمياً جديداً تصف بما يلي (الاسكوا، ٢٠٠٢) و(Waston, 1997, 14).

١. ظهور مفهوم العولمة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية والمعلوماتية وثورة الاتصالات وسياسة الانفتاح العالمي في جميع مجالات الحياة، لذا كان لزاماً على الوطن العربي مساندة هذا التطور السريع.

٢. وجود تجمعات وتكتلات اقتصادية كبيرة مثل الاتحاد الاوربي والشراكة الأوروبية والمتوسطين وقيام تكتلات اقتصادية اقليمية غير عربية بمختلف دول العالم، مما يجعل الوطن العربي الذي هو يمتلك كل مقومات قيام اقتصاد عربي ناهض. ضيف امام هذه التكتلات الكبيرة.

٣. أوجه التقدم في تطبيق التكنولوجيا الصناعية والابتكار الصناعي في مختلف دول العالم وتأثير ذلك على الإستراتيجيات والسياسات الصناعية في الأقطار العربية وبصورة خاصة ثورة

- تكنولوجيا المعلومات والذكاء الصناعي من خلال عدم توفر الارادة والعزم في توفير جميع الظروف الموضوعية والذاتية للتفاعل مع هذا التقدم الذي يجري في العالم.
٤. منظمة التجارة العالمية والسوق العالمية الجديدة وتأثيرهما على المنطقة في سياق التطورات الأخيرة فيها ومن بين الأشياء أخرى الحواجز التقنية على التجارة والقيود البيئية. التي لا تعطي أو تتعامل مع الدول التي ليس لديها اتفاقيات أو انضمام إلى الاسواق العالمية
٥. الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية عبر الوطنية التي تلعب دوراً في الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بما لديها من موارد هائلة وقدرة تساويمه ضخمة. بحيث لا يمكن للشركات الوطنية أن تجاريها لا في الامكانيات ولا في الخبرة.
٦. برامج التحديث الصناعي وتوفير التشجيع لمباشرة الأعمال الحرة وتقديم الخدمات الاستثمارية والتدريب لاسيما في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٧. الدور الجديد للقطاع الخاص ومؤسساته وكذلك المنظمات الدولية مع التركيز على مجالات مختارة تشارك في مؤسسات القطاع الخاص والبيئات الرسمية لمساعدة الشركات الصناعية على مواجهة التحديات الجديدة.
٨. تباين واضح وكبير في توزيع الثروات وتحقيق العدالة بين الشعوب، فربع سكان العالم يعاني من الجوع وثلثه يعيش فقراً مدقعاً، وخمس سكانه الأقل حظاً يحصلون على (٤, ١%) من الناتج العالمي، بينما خمس سكانه الأوفر حظاً يحصلون على (٤, ٤٨%) من ثرواته وإنتاجه. وينطبق ذلك على عدد كبير من الدول النامية والعربية بشكل خاص.
٩. انهيار الحدود القومية والسياسية والثقافية والحضارية للدول أمام وسائل الاتصال المختلفة والسريعة.
١٠. التوجه نحو الخصخصة وتبني سياسة السوق الحر والانفتاح مع المجتمعات الأخرى.
١١. الانتقال من المركزية إلى اللامركزية، والتخلص من البيروقراطية للإدارة المبنية على نظم مرنة دائبة الحركة والاستجابة.
١٢. ظهور عنصر المنافسة عن طريق الاستمرار والإبداع والسرعة.
١٣. انهيار مفهوم الزمن والثبات وتغير مفاهيم الحيز والنطاق لفعالية المؤسسات لتتخطى الحدود من خلال توظيف شبكات الانترنت للتعامل مع العالم بسرعة وفعالية.
١٤. التكامل بين تقنيات الحاسبات والاتصالات والالكترونيات الناتج عن ثورة المعلومات والاتصال، وأثر ذلك على تقنيات المعرفة والإنتاج والتسويق بإمكانيات لا محدودة.

وفيما تقدم تظهر بعض ملامح وسمات العصر الذي نقف عند عتباته، فالعقل البشري المؤهل وسلطة المعرفة والعلم والتكنولوجيا ومهارات التواصل والتنظيم والاستقلال الأمثل للموارد والوقت هي متطلبات التنمية الشاملة التي نريدها لهذا القرن.

إضافة لذلك فهناك عوامل ضاغطة أخرى في مجال التطورات الإستراتيجية والسياسات الصناعية، ودور الدولة والخيارات الجديدة في المنطقة في ظل التغييرات الرئيسية الآتية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) و(العاني، ٢٠٠١).

١. الدور الجديد للدولة في صياغة استراتيجية صناعية متطلعة للخارج والتحديات بما في ذلك فتح أسواق التصدير الإقليمية والمجاورة، والمساعدة على تهيئة بيئة أعمال تجارية ملائمة. ويرتبط الموضوع الآخر بوجه خاص بنظام الاستثمار الأجنبي المباشر وإتباع سياسة جديدة إزاء الشركات متعددة الجنسية، فضلاً عن الجوانب الأخرى المتعلقة بالإطار السياسية العامة للصناعة ومسألة الثقافية.

٢. القيود المفروضة على الاتجاهات في التخصصة ووضعها في إصلاح رئيسي في بلدان المنطقة ، والتباين في سياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلي.
٣. الدور الجديد للقطاع الخاص ومؤسساته وكذلك المنظمات الدولية مع التركيز على مجالات مختارة تشارك فيها مؤسسات القطاع الخاص والهيئات الرسمية لمساعدة الشركات الصناعية على مواجهة التحديات الجديدة.
٤. مراعاة الفروق بين الجنسين في اوجه النشاط الرئيسية ودور المرأة في القطاع الصناعي في الأقطار العربية.
٥. برامج التحديث الصناعي وتوفير التشجيع لمباشرة الاعمال الحرة وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب لاسيما في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٦. الاهتمام بالوحدات الإنتاجية الصعبة والسعي لانتشارها لتسهم في النمو الصناعي كما في غرب اليابان.

ولقد كشفت سلسلة من الدراسات التجريبية استجابة هيكل الصناعة للتغيرات للمحددات الأساسية الاولى هي أن هيكل الصناعة التحويلية يتغير بعامة باتجاه الدور المتزايد للشركات الصغيرة، والثانية هي أن مدى وتوقيت هذا التغير يمكن أن يكون ناشئاً من تطابق التغير في دول أخرى ومن الواضح فإن المؤسسات والسياسات في بلدان معينة قد سهلت الاستجابة الأكبر والأسرع للتغير للتكنولوجي في ظل العولمة فضلاً عن العوامل الأساسية الأخرى، عن طريق التحول إلى هيكل صناعي أقل مركزية وأكثر انتشاراً مما كان عليه الحال في بلدان أخرى. والريادة هي في قلب أو صميم الميزة المالية (بورتو ١٩٩٠، ١٢٥). وبخصوص دور الريادة في تحفيز النمو الاقتصادي فقد جرى بحث كثير من العلاقات حيث تبرز الأهمية عند تنفيذ الأبداعات وتعزيز المنافسة، ويقدم (Audretsch, 1993, 15) و (Carlss, 1992, 18) دليلاً واضحاً عن الشركات التصنيعية لبلدان في مراحل أخرى مختلفة في نموها الاقتصادي. ويعرض Carlsson تفسيرين حول التحول باتجاه صغائر المنتجات الأولى يتعامل مع التغيرات الجوهرية في الاقتصاد العالمي منذ السبعينات وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي، وهذه التغيرات تتعلق بشدة المنافسة العالمية في عملية تقسيم السوق. ويتعامل التفسير الثاني مع التغيرات في خاصية التقدم التكنولوجي السريع ويبين الآلية المرنة التي لها تأثيرات مختلفة التي تؤدي إلى تحول من الشركات الكبيرة إلى الشركات الصغيرة ويرى (Brock & Evans, 1989) أن التحول بعيداً عن الشركات الكبيرة يأتي من خلال أربعة أسباب هي:

١. زيادة عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وبتزايد مع زيادة مستوى التعليم
  ٢. التغيرات في أذواق المستهلكين
  ٣. مرونة التعليمات
  ٤. حقيقة كوننا في فترة الهرم الإبداعي. وعلاوة على ذلك يؤكدون دور السياسات العامة والخاصة في تعزيز قطاع الصناعات التحويلية الصغيرة.
- ويشير (Thurik & Audretsch, ٢٠٠٠) إلى أن التحول الضروري باتجاه اقتصاد المعرفة يعد قوة رائدة ودافعة باتجاه الانتقال من الأعمال الكبيرة إلى الأعمال الصغيرة. ومن وجهة نظرهم فإن العولمة والتطورات التكنولوجية هي المحددات الأساسية لهذا التحدي في البلدان الغربية. ويميزون اربع نتائج حول الأهمية المتزايدة للصناعة التحويلية الصغيرة إلى الريادة وطرق الإبداع، وديناميكيات الصناعة والتولد الوظيفي، وتكمن ادعاءاتهم في ان الشركات الصغيرة التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد وتعمل كعوامل تغير من خلال نشاطها الريادي ومصدراً للنشاط الإبداعي الهام ومحفزاً للنمو الصناعي.



**ثالثاً: واقع الصناعة التحويلية العربية:**

يشمل قطاع الصناعة التحويلية في معظم الأقطار العربية على قلة من المؤسسات الكبيرة التي يعود معظمها لملكية الدولة ويتركز في اقطار مجلس التعاون الخليجي وفي مصر وسوريا، ويتركز عمل هذه الشركات في مشتقات الزيوت وفي البيتروكيماويات، والغاز الطبيعي والمعادن (ولاسيما الالمنيوم والحديد الصلب). وما تبقى من قطاع الصناعة التحويلية عبارة عن مشروعات صغيرة ومتوسطة معظمها مملوك للقطاع الخاص، وهي شركات تستأثر بحيز هام من النشاط الاقتصادي في الصناعة التحويلية. وتعمل هذه المشروعات في أنشطة صناعية مختلفة ولاسيما الصناعات الخفيفة من النوع التقليدي والكثيف العمالة كالصناعات الغذائية وصناعات المنسوجات والملابس ومنتجات الاخشاب والاثاث، والكيمياويات والمنتجات المعدنية غير الفلزية، والمنتجات الفلزية، ومواد البناء والمنتجات البلاستيكية. (العاني 2006، 12).

وتشير احدث البيانات المتاحة (الاسكوا-٢٠٠٦) إلى أن المشروعات التي تضم بين خمسة و٤٩ عاملاً في الاردن كانت تستوعب اكثر من ٤٠% من مجموع اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وفي العام ١٩٩٨ وان المشروعات التي تضم اقل من ٥٠% عاملاً في لبنان كانت تضم اكثر من ٧٥% من مجموع اليد العاملة في هذا القطاع عام ١٩٩٥ وبينما بلغت النسبة اكثر من ٤٥% في البحرين وفي عام ١٩٩٤. وفي سوريا كانت المشروعات التي تضم (١٠) عما تستوعب اكثر من ٩٠% من مجموع الوظائف في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص عام ١٩٩٦ وفي مصر يستأثر عدد العمال ثلث الايدي العامل العربية كانت المشروعات التي تضم اكثر من (٩) عمال واقل من (٥٠) عاملاً تستوعب ما يقارب ١١% من مجموع الوظائف في هذه خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ومن ناحية الإنتاج يتضح من البيانات المتيسرة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت تغطي (٦٧%) من جملة انتاج الصناعة التحويلية في لبنان و٤٨% من انتاج القطاع الخاص وفي سوريا و(٢١%) في البحرين (صندوق النقد العربي- ٢٠٠٢ م ص ٥٣).

ظل التطور الصناعي المستدام في معظم المنطقة امراً محيراً بالرغم من وجود بعض الانجازات القليلة في عدد الأقطار العربية. ففي عقد التسعينات من القرن الماضي واصل النمو الاقتصادي للمنطقة العربية تخلفه عن المعدل العالي، فارتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان بنسبة ٣% تقريباً بالإضافة إلى انخفاض عائدات النفط الفعلية، وضعف الصادرات والى زيادة الاضطرابات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية وارتفاع تكاليفها جعلت الاقتصاديات العربية اكثر من غيرها في المناطق النامية الاخرى غير مستعدة لمواجهة تحديات العولمة (عمر بدري، ٢٠٠٠، ٩).

فالصناعة التحويلية في الأقطار العربية تعاني من عدد من المشاكل المزمنة وقد زادت حدة عدد من المشاكل على مدى السنوات القليلة الماضية في حين ظل البعض الاخر اقل حدة بدرجة طفيفة في بعض الاماكن. ومع ذلك ايأ كانت درجة التحسن او التدهور فالقطار العربية جميعها لاتزال تعاني من هذه المشاكل التي تسهم في نقص تطور الصناعة التحويلية. حيث لاتزال المنطقة تعتمد بشدة على انتاج السلع الاولية وما برح التصنيع محدوداً ولو أن نصيبه من الإنتاج اخذ في النمو ببطء، اما نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في جميع الأقطار العربية حتى عام (٢٠٠٦ م) بلغ حوالي ١٠.٤% وهذه النسبة متدنية مقارنة مع الكثير من الدول النامية الاخرى (جدول ١).

ولا تزال القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد في المنطقة متواضعة وراكدة وادنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ففي سوريا بلغ متوسط القيمة المضافة السنوية للعامل الواحد نحو (٩,٩) دولار خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ من ٩٦٠ دولار خلال المدة

١٩٨٠-١٩٨٥ ١٩٨٥ إما الارقام المتعلقة بالاردن وهي ١٦٣٠٠ للفرد و ١١٠٠٩ دولارات وهي الاسو وكان الاداء في مصر (٣٠٠٧ دولار و ٦٠٠٠) دولار والمغرب (٦٠٠٣ دولارات و ٩٠٠١ دولار) هو الافضل. ولكن لا تزال هذه الإنتاجية ضعيفة من حيث القيمة المطلقة بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية. وعلى سبيل المثال نجد انه في المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ م كان متوسط القيمة المضافة السنوية للتصنيع في بوليفيا اقدر بلدان امريكا الجنوبية حيث أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي هو (٢٦٠٠٣) دولارات للفرد وفي شيلي وهو بلد على مستوى اقتصاديات الاسكوا، بلغت هذه القيمة من حيث تطبيق البحث والتطوير ٣٣٠٠٠ دولار (البنك الدولي - ٢٠٠٠). وقد لاحظت الدراسة الاساسية للاسكوا لعام ١٩٩٥ أن القيمة المضافة للتصنيع حسب نصيب الفرد ادنى من مثيلتها في بلدان امريكا اللاتينية- وما زال الحال على ما هو عليه حالياً (الاسكوا- ١٩٩٦) و(العاني ٢٠٠٦، ١٢).

وفيما يتعلق بالاقطار العربية المصدرة للنفط لازالت الصناعات التحويلية فيها مرتكزة على المنتجات الكثيفة للطاقة ومن بينها الاسمدة الكيماوية والبتروكيماويات والصلب، اما بالنسبة للاقتصاديات الاكثر تنوعاً، فقد ظلت الصناعة التحويلية مركزة في الصناعة التقليدية مثل تجهيز الاغذية والمنسوجات مع تصنيع عدد قليل من الالات او وسائل النقل.

وهناك اقطار عربية زادت حصة سلع وسيطة مثل الكيماويات والمطاط والبلاستيك واصناف اخرى غير معدنية بالاضافة الى الحديد والسلع الاستثمارية بما فيها المعدات الكهربائية والالكترونية كالسعودية وسوريا ومصر والكويت والاردن ورغم أن هذا التحول في الإنتاج والقيمة المضافة لصالح السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية كان بطيئاً في معظم البلدان، فإن جاء نتيجة متوقعة لنضج الاداء الصناعي وارتفاع مستوى الروابط الخلفية التي تطورت على مدى زمن (الاسكوا، ١٠، ٢٠٠٠). إذ وصلت القيمة المضافة (١٢١،٨) مليار دولار لعام ٢٠٠٦ وانخفضت المساهمات في الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى (٩،٥ %) انظر جدول (١). وبالرغم من ذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الصناعي لم تتطور بشكل يركز خلال الفترة بل تناقصت من ١١،٣ % سنة ١٩٩٥ لتصل إلى ٩،٥ % سنة ٢٠٠٦ م وهي نسبة واطئة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم حيث انها تصل إلى ٥٠ % في ماليزيا و ٣٦ % في الارجنتين و ٣٠ % في المانيا واليابان و ٢١ % في فرنسا وينعكس تدني مساهمة الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار الغربية على نصيب الفرد العربي من ناتج الصناعات التحويلية الذي ما زال سنة ٢٠٠٦ لا يتجاوز (٣٨٣) دولار (عدى الدول المنتجة للنفط)، في حين انه يصل إلى ٧٠٠٠ دولار في سنغافورة وفرنسا و(٥٠٠٠) دولار في تايوان وايطاليا و(٣٠٠٠) دولار في البرتغال.

#### جدول (١)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي إلى نصيب الفرد في الصناعة ١٩٨٥-٢٠٠٦ م (بالاسعار الجارية)

السنة	القيمة المضافة مليار دولار	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية	المساهمة في الناتج المحلي %
١٩٨٥	٣٤,٥	١٨١	٩,٢
١٩٩٠	٤٨,١	٢٣٠	١٠,٣
١٩٩٥	٥٣,٨	٢٢٥	١٠,٩
٢٠٠٠	٧٩,١	٢٨٩	١٠,٨
٢٠٠٥	٧٨,٧	٢٤٨	١١,١
٢٠٠٦	١٢١٨	٣٨٣	٩,٥

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧ م ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٨ م .

ويعد نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية في الوطن العربي ضئيلاً جداً لا يمكنه بأي حال من الاحوال أن يساهم بشكل جاد في حل مشكلة البطالة على الامد المنظور والتي تصل حالياً إلى ما يزيد على ١٦% في المنطقة العربية، او يحد من الفقر ويزيد من رفاهية الوطن العربي (الهوري، ٢٠٠٨). ومن المسببات الرئيسية لتباطؤ النمو الاقتصادي في الوطن العربي هو حجم النزف الدائم للادمغة (Brain Drain) لاسيما العلماء والفنيين المؤهلين لبناء قاعدة صناعية متطورة ورائدة ، إذ تبلغ خسارة الوطن العربي الى ما يزيد عن (١,١٥٧) مليار دولار سنوياً. والسبب في ذلك يعود الى سوء الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية والسياسية التي تدفع هجرة الادمغة العربية والتي هي وحدها القادرة على قيادة المجتمع وتقديمه ونهوضه (MAMDOH@ HOTMAIL.com) فأن دول الغرب والولايات المتحدة تسعى لاستقطاب هذه الادمغة من خلال تقديم الاغراءات المادية والحياتية الكبيرة لكي توظفها في خدمة البحث العلمي والصناعي. وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه الدول التي تسعى بجميع الوسائل للاحتفاظ باللامعين من العقول الاجنبية المتخرجة من جامعاتها لمجرد كونهم حصلوا على تعليمهم الجامعي في الجامعات الامريكية. وتطالب بعض الفعاليات السياسية الامريكية بزيادة قيمة الحصول على بطاقة (Green Cart) للمتخرجين في النقانة العالية من (٩٠) الف في العام ١٩٩٨ إلى (١٥٠) الف في العام ١٩٩٩ و(٢١٠) الف في العام ٢٠٠٠ وهي في حالة زيادة مستمرة، فعلى الرغم من وجود صعوبات كبيرة في امكانية استعادة هذه العقول وهذه الكفاءات ليستفيد منها الوطن، فان هناك امكانية للاستفادة منها ومن قدراتها المتميزة في عملية التنمية والتطوير التربوي والصناعي والثقافي وذلك عبر ايجاد صلات مستمرة ودائمة بين الوطن الام وهذه العقول والخبرات واستقدامها لزيارة وطنها وتقديم الرأي والخبرة والاشراف على مشاريع التطوير العلمي والعملية للمؤسسات العلمية والاكاديمية. أن هذا المسعى يجب أن ينطلق من ادراك أن هذه العقول العربية في بلدان المهجر تمتلك امكانية تقييمية وعلمية وتربوية كبيرة ولديها الرغبة والاستعداد لتقديم خبراتها ومعرفتها للمساهمة في خدمة وطنها وهذه سمة مميزة للعقول العربية على العكس من الهجرات الاسيوية والامريكية اللاتينية وحتى من اوربا العربية، وللانصاف فقد جرت محاولات عديدة من قبيل بعض الأقطار العربية في هذا الاتجاه كالعراق قبل الاحتلال وسوريا التي لازالت تستفيد منهم وبعض الأقطار العربية الاخرى وبنسب متفاوتة الا انها اجراءات محدودة وغير كافية. وفي هذا الاتجاه لابد من العمل على اتخاذ اجراءات جديدة في مقدمتها اقامة بنك معلومات للعلماء العرب في بلاد المهجر يتضمن معلومات عن تخصصاتهم واعمالهم العلمية ومواقع عملهم، ولكن يبقى اولا ايجاد مناخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وايجاد فرص حياة مجزية تليق بهذه الكفاءات والعقول هي الاساس في ربط هذه العقول ببلدانها لكي لا تشكل نزيفاً دائماً ومستمرأ وخسارة لاتعوض بالنسبة لاقطارنا العربية التي هي بأمس الحاجة لهم لبناء اوطانهم.

#### ١. الفجوة ما بين السلع الصناعية المصدرة والواردة

أن الصادرات والواردات الصناعية العربية على الرغم من التحسن المتواضع في انخفاض نسبة الصادرات من المواد الخام والوقود المعدني من (٧٢,٤%) في عام ١٩٩٧ إلى (٧٠,٦%) من اجمالي الصادرات العربية لسنة ٢٠٠١ واستمر الانخفاض ليصل ٤٢% حسب بيانات عام ٢٠٠٦ إذ شكلت نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية من اجمالي الصادرات خلال الاعوام ١٩٨٥-١٩٩٠-٢٠٠٠-٢٠٠١، ٢٠٠٦، (٨%)، (١٨%)، (٢٦%)، (٢٧,٣%)، (٢٩,٤%) ويعكس هذا الارتفاع ازدياد النشاط الصناعي اثر عمليات الإصلاح الاقتصادي المعنية بتشجيع التوجه إلى الاسواق الخارجية من جهة إلى انخفاض قيمة

الصادرات المواد الخام والوقود المعدني من جهة اخرى خلال اواخر عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وتظهر الاهمية النسبية للصادرات العربية (جدول ٢) من الصناعة التحويلية إلى وجود تباين كبير بين الأقطار العربية في الاردن (0.45%) و(50%) في تونس و(64%) في مصر ولبنان 69% في المغرب وفي بقية الدول العربية ما بين 0.02% إلى 0.07% وهذا بون كبير بين الاقطار العربية. (قريا قوس، ٢٠٠٢، ٧، ٢٠٠٢) و(الاسكوا، ١٩٩٦، ١٠،).

اما الاهمية النسبية للواردات فان هناك تقارب ما بين الأقطار العربية لانها جميعها تستورد الآلات ومعدات التي احتلت المرتبة الاولى وبقية حصة المواد الكيماوية نسبتها فيما حصل انخفاض طفيف في استيراد المصنوعات وكذلك في بند الاغذية والمشروبات (جدول ٣). اما الصادرات العربية من الصناعة التحويلية تتركز بالمنسوجات والملابس لكل من (تونس، المغرب، مصر، الامارات ثم سوريا) وصناعة الكيماويات التي تشتمل على الصناعات البترولية والكيماوية لكل من (الاردن، مصر، المغرب، الجزائر، قطر، تونس، السعودية) اضافة إلى الصناعات المعدنية لكل من (البحرين، الامارات، عمان) (نعوش، ٢٠٠٦، ٨،).

وعلى الرغم من هذا التحسين الا ان العجز مازال شائعاً بين الصادرات والواردات الصناعات التحويلية العربية، فقد بلغت نسبة الصادرات التحويلية الى الواردات التحويلية هي (17,7%) و(74,7%) و(37%) و(30,8%) و(33,3%) وذلك للأعوام 1985، 1990، 1995، 2000، 2006، أي أن نسبة تغطية الواردات أخذت في الانخفاض وذلك من خلال مقارنة السنوات (2000-2001) لعام 1995 حيث حافظ بند الآلات والمعدات على المرتبة الأولى في إجمالي الواردات العربية وبالنسبة نفسها للعامين 1999-2000 حوالي 35% وحافظت حصة المواد الكيماوية على نسبتها، فيما حصل انخفاض طفيف في استيراد المصنوعات وكذلك في بند الاغذية والمشروبات اما بخصوص التجارة البيئية فقد أتى بند المواد الخام والوقود المعدنية في المقدمة بحصة مقدارها 15,9 من إجمالي الصادرات البيئية، يليها بالمرتبة الثانية بند المواد الكيماوية بنسبة 18,1% ثم الاغذية والمشروبات بنسبة 15,9% وذلك في عام 2000 وتشير هذه النسب إلى ارتفاع حصيلة المواد الخام والوقود المعدني عما عليه في عام 1997 (أنظر الجدول ٢).

### أ. هيكل الصناعات التحويلية

يعتبر هيكل الصناعات التحويلية متخلفاً عن التطورات العالمية الأخيرة في التوجه أكثر فأكثر نحو القطاعات الكثيفة المعرفة وعالية القيمة المضافة ومنها بالخصوص صناعة المعدات الالكترونية بشكل عام ومعدات الاتصال ومعالجة البيانات بشكل خاص (الهوري، 2008، ٥). وفي حين أن حصة هذه المعدات في هيكل القيمة المضافة الصناعية العالمية زادت من 6,9% سنة 1995 إلى (23,8%) سنة 2005، أستمر هيكل القيمة المضافة الصناعية العربية في التركيز على القطاعات التقليدية منها خصوصاً الكيماوية والنفطية حيث مرت حصتهما من 20% إلى 23% لنفس الفترة إضافة إلى تركيزها على الحلقات التحويلية الاولى ذات القيمة المضافة الواطئة. وبالرغم من حاجة المنطق العربية إلى تنمية كل القطاعات الصناعية الا أن تقليص الفجوة الرقمية التي تعاني منها أغلب الدول العربية لا بد أن يمر عبر الانخراط أكثر في تصنيع ونتاج المعدات والبرمجيات والانظمة الضرورية لذلك خاصة وأن الاحصائيات العربية تشير إلى أن عدد خطوط الهاتف الاساسية في المنطقة تتراوح بين (٥-٢٠) خط لكل مائة شخص من السكان وأن عدد أجهزة الحاسوب الشخصي تتراوح بين (٢-١٥) جهاز لكل (100) شخص وأن عدد مشترك الانترنت يتراوح بين (3-20) مشترك لكل (100) شخص، إضافة إلى الارتفاع النسبي لهذه الخدمات بالنسبة لمتوسط دخل الفرد. وتدل هذه الأرقام إلى

الفجوة الرقمية الكبيرة التي يجب تقليصها لتوفير الظروف المناسب لتنمية الاتصال والولوج إلى المعلومات التي أصبحت تمثل الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة والذي تلاشت فيه ميزة توفر المواد الأولية .

الدولة	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	السعودية	سوريا	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	المجموع
١٩٩٦	٠.١٦	٠.٣٤	٠.٢٦	٠.٥٨	٠.٠٢	٠.١٠	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٣١	٠.٠٠	٠.٠٨	٠.١٦	٠.٠٠	٠.٠٤
١٩٩٧	٠.١٦	٠.٣٦	٠.٣٠	٠.٥٥	٠.٠٣	٠.٠٩	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٠	٠.١٨	٠.٠١	٠.١٣	٠.١٨	٠.٠٠	٠.٠٥
١٩٩٨	٠.١٧	٠.٤٢	٠.٤٦	٠.٥٨	٠.٠٤	٠.١٠	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٢١	٠.٠١	٠.١٢	٠.٣٣	٠.٠٠	٠.٠٧
١٩٩٩	٠.١٨	٠.٣٩	٠.٢٧	٠.٥٦	٠.٠٣	٠.٠٩	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٢٣	٠.٠١	٠.١٩	٠.٣٧	٠.٠٠	٠.٠٩
٢٠٠٠	٠.٢٣	٠.٤٠	٠.٢٢	٠.٥٥	٠.٠٢	٠.٠٨	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠١	٠.٣٤	٠.٠٣	٠.٣٣	٠.٤٠	٠.٠٠	٠.١٤
٢٠٠١	٠.٣٢	٠.٤٠	٠.٢٨	٠.٥٧	٠.٠٢	٠.٠٧	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٥٢	٠.٠١	٠.٢٢	٠.٤٣	٠.٠٠	٠.١٤
٢٠٠٢	٠.٣٧	٠.٣٩	٠.٢٥	٠.٥٦	٠.٠٢	٠.٠٩	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٧٩	٠.٠١	٠.٣٣	٠.٤٥	٠.٠١	٠.١٤
٢٠٠٣	٠.٤٢	٠.٣٧	٠.١٩	٠.٥٤	٠.٠٣	٠.٠٩	٠.٠٧	٠.٠٥	٠.٠٢	١.٢٨	٠.٠٢	٠.٦٣	٠.٥٠	٠.٠٢	٠.٢٥
٢٠٠٤	٠.٤٣	٠.٣٥	٠.١٧	٠.٤٩	٠.٠٢	٠.١٠	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٣	١.١٤	٠.٠١	٠.٧٧	٠.٥٧	٠.٠٤	٠.٣٨
٢٠٠٥	٠.٤٣	٠.٣٧	٠.١٦	٠.٥٢	٠.٠١	٠.١٠	٠.٠٨	٠.٠٣	٠.٠٣	١.٣٠	٠.٠٠	٠.٨٢	٠.٥٩	٠.٠١	٠.٣٥
٢٠٠٦	٠.٤٥	٠.٣٧	٠.١٥	٠.٥٠	٠.٠٢	٠.٠٨	٠.٠٩	٠.٠٧	٠.٠٤	١.١٨	٠.٠٠	٠.٦٤	٠.٦٩	٠.٠٢	٠.٤٢

بل أن هناك دراسات توصلت إلى أن التكنولوجيا لم تبرز خلال العقود الأخيرة من التنمية العربية كعنصر أنتاجي أو مساعده وانما ظهرت كعنصر استهلاكي، وفي ذلك الاثبات القاطع على عدم فاعلية النشاطات المبذولة لتشييد الصرح الصناعي المطلوب لتحقيق الاعتماد التكنولوجي على الذات (الهيثي، ٢٠٠٠، ٦٦).

أن التعرف على الواقع التكنولوجي للقطاع الصناعي يتطلب التعرف على القدرة التحويلية للصناعات العربية وبضمنه الاتفاق على البحث والتطوير وتفعيل الصناعات الهندسية العربية والنهوض بأعداد وتدريب العاملين لمواكبة التطور الحاصل في العالم.

## جدول (٢)

الاهمية النسبية لصادرات الصناعة التحويلية العربية للسنوات ١٩٩٦- ٢٠٠٦ م

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

١. التقارير الاقتصادية العربية الموحدة ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ .
٢. منشورات وتقارير الاسكوا للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨

جدول (٣)  
الاهمية النسبية لواردات الصناعة التحويلية العربية  
للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٦

الدولة	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	السعودية	السودان	سوريا	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
١٩٩٦	٠.٢٢	٠.٣٢	٠.٢٠	٠.٤٣	٠.٣٢	٠.٠٩	٠.٣٥	٠.٢٩	٠.٢٧	٠.٣٣	٠.٢٩	٠.٣٤	٠.٢٣	٠.٢١	٠.١٥٧	٠.٢٢٩	٠.٢٧٧
١٩٩٧	٠.٢٠	٠.٣٢	٠.٢١	٠.٤٢	٠.٢٩	٠.٠١	٠.٣٥	٠.٣٣	٠.٣١	٠.٣٤	٠.٣٣	٠.٣٢	٠.٢٣	٠.٢٢	٠.١٦	٠.٢٢٨	٠.٢٧٩
١٩٩٨	٠.٢٣	٠.٣٢	٠.٢٢	٠.٤٤	٠.٣٠	٠.٢٥	٠.٣٤	٠.٣٣	٠.٣٤	٠.٣٢	٠.٣٣	٠.٣٠	٠.٢٢	٠.٣٢	٠.١٩٨	٠.٢٢٦	٠.٢٨٥
١٩٩٩	٠.٢٢	٠.٣٢	٠.٢٠	٠.٣٩	٠.٢٨	٠.١٢	٠.٣٤	٠.٣٢	٠.٣١	٠.٣١	٠.٣٢	٠.٣٢	٠.٢١	٠.٣٢	٠.١٩٢	٠.٢٠٦	٠.٢٦٩
٢٠٠٠	٠.٢١	٠.٣٩	٠.١٥	٠.٢٩	٠.٢٠	٠.١٦	٠.٣٤	٠.٢٠	٠.٣٤	٠.٣٢	٠.٣٠	٠.٣٠	٠.١٨	٠.٢٧	٠.١٢٨	٠.١٩٢	٠.٢٣٦
٢٠٠١	٠.٢٥	٠.٣٦	٠.١٩	٠.٣٦	٠.٢٨	٠.٢٤	٠.٣٥	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٣٣	٠.٢٨	٠.٢٩	٠.٢١	٠.٢٩	٠.١٦٧	٠.٢٠٨	٠.٢٥٢
٢٠٠٢	٠.٢٦	٠.٢٩	٠.١٩	٠.٣٥	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.٣٣	٠.٢١	٠.٢١	٠.٣٢	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.١٩	٠.٣٠	٠.١٩٨	٠.٢٠٢	٠.٢٤٢
٢٠٠٣	٠.٢٦	٠.٢٩	٠.١٨	٠.٣٦	٠.٢٨	٠.٣٠	٠.٣٣	٠.٢٢	٠.٢٢	٠.٣٢	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.١٨	٠.٣٠	٠.١٧١	٠.٢١٦	٠.٢٤٥
٢٠٠٤	٠.٢٧	٠.٣٣	٠.١٧	٠.٣٦	٠.٢٨	٠.٢٩	٠.٢٨	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٣٤	٠.٢٧	٠.٣٠	٠.١٨	٠.٢٩	٠.٠٨٧	٠.٢٣٩	٠.٢٤٤
٢٠٠٥	٠.٢٥	٠.٣١	٠.١٦	٠.٣٢	٠.٢٧	٠.٢٨	٠.٢٥	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٣٤	٠.٢٧	٠.٢٩	٠.١٧	٠.٢٧	٠.٠٩٤	٠.٢٢٩	٠.٢٣٥
٢٠٠٦	٠.٢٦	٠.٣١	٠.١٣	٠.٣٥	٠.٠٧	٠.٢٤	٠.٢٥	٠.٢٣	٠.٣٤	٠.٣٤	٠.٢٤	٠.٢٩	٠.١٧	٠.٢٧	٠.١٨٩	٠.٢٣٤	٠.٢٣٩

١. منظمة الاسكوا - التقارير الاقتصادية لسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٨ م .  
من الملاحظ أن قطاع البحث والتطوير (R&D) عامة وفي المجال الصناعي بشكل خاص لا يحظى بالاهتمام الكافي في المنطقة العربية ويتسم واقع العلم والتكنولوجيا بالمحدودية ويتضح ذلك من خلال حجم الانفاق في هذا المجال الذي لا يتجاوز ٠.١ % من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن هذه النسبة تصل إلى ١,٦ % في منطقة اسيا وشرق المحيط الهادي و ٢,٤ % في دول منظمة التعاون والتنمية ويخطط الاتحاد الاوربي للوصول إلى ٣,٥ % في نهاية تنفيذ برنامج السابع في هذا المجال سنة ٢٠١٣ م (الهوراري-٢٠٠٨).  
اذ يتضح من المؤشرات الاساسية أن سكان الوطن العربي يشكلون اكثر من (٤%) من اجمالي سكان المعمورة حيث تحتل المرتبة الاخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الانفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع (Patent) وحقوق التصنيع. ولم تتمكن الأقطار العربية خلال العقد الاخير من القرن الجديد من تنفيذ ستراتيجاتها لزيادة حجم الانفاق على البحث والتطوير بصورة تدريجية ليصل إلى (٠,٥%) من الناتج المحلي كحد ادنى و ٢% كهدف منشود لعام ١٩٩٩ وذلك لاسباب عدة منها انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي كافة واستمرار التوجه نحو شراء المعرفة والتقانة من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة. (العاني، ٢٠٠٦).  
ويتضح من خلال ما تقدم أنفاقاً ضعف القاعدة التكنولوجية للصناعة التحويلية العربية من خلال ضعف حجم الاستثمارات واعتمادها على التمويل الخارجي وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير وانحسار المؤسسات الهندسية وضعف برامج التعليم والتدريب والتأهيل.

## رابعاً: الاستنتاجات والمقترحات

### أ: الاستنتاجات

- من خلال ما تقدم آنفاً اتضح لدينا العديد من الجوانب السلبية سنحاول باختصار ذكرها :
١. عدم وجود استراتيجيات مستقبلية لدى متخذي القرار للصناعات التحويلية في جميع الأقطار العربية ووجود دراسات معمقة علمية وعملية تتسع لجميع مشاكل هذا القطاع الحيوي والمهم في الاقتصاد الوطني.
  ٢. تدني وانخفاض نسبة الانفاق على البحث والتطوير في الأقطار العربية عامة حيث لا تتعدى ٢,٠% من الناتج المحلي الاجمالي في حين أن دول متدنية المستوى من الدخل لاتقل نسبة الانفاق فيها عن ٢,١%.
  ٣. لم يولي القطاع الخاص العربي اهمية البحث والتطوير اهمية ولم ينفق عليه أي مبلغ إذ يعده خطأ مكلف زائد على الإنتاج، مما أدى إلى تخلفه وتراجعته إلى ادنى مستوياته كما لم يولي اهتمام إلى التعليم والتدريب والتأهيل المهني لاسيما الابتكار التكنولوجي المستمر.
  ٤. لا يوجد تركيز واهتمام في مركز العلم والتكنولوجيا والمواقع الصناعية التي تهتم في الهياكل الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها تطوير المنتجات والتجهيز لاسيما في مجال السلع الرئيسية والخدمات القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية.
  ٥. عدم الإيلاء لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتطوير ونشر الميزات النسبية والتنافسية والمبتكرات لعمليات التجهيز والمنتجات لتعزيز مهارات مباشرة للأعمال الحرة لاسيما في مجال تعزيز مهارات وتطوير والمنتجات وعمليات التجهيز على مستوى الشركة للمساهمة في تقوية الميزة التنافسية للشركة.
  ٦. تدني الاهمية النسبية لمساهمة المنتجات للصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم في الدخل القومي حيث لا تتعدى بأحسن الاحوال إلى ٩,٥% لسنة ١٩٩٦ وهي نسبة واطنة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم حيث انها تصل إلى ٥٠% في ماليزيا على سبيل المثال .
  ٧. لاتوجد آلية للنظم المالية والمصرفية لضمان القروض التي كان من المفترض أن يقدمها رأس المال المخاطر لدعم القطاع الخاص في هذا السياق.
  ٨. لم تعد الأقطار العربية مجتمعة لخطورة هجرة العقول العلمية والفنية المهاجرة إلى دول العالم والتي يعول عليها أن تبني قاعدة صناعية متطورة بدلاً من أن تقوم ببناء الدول المهاجرة اليها إذ بلغت نسبتهم عالية جداً وهي بتزايد مستمر، ولهذا لا بد من الوقوف عند هذا الخطر الكبير الذي يهدد بها اقتصادنا، لذا يجب أن توضع آلية واضحة من تشريعات وتسهيلات وتوفير كل شروط الحفاظ على هذه الشريحة المهمة من ابنائنا والاتصال المستمر معهم وتعزيز هذه الاواصر باستمرار بعد توفير كل الظروف الملائمة لعودتهم نهائياً إلى ارض الوطن.
  ٩. لاتزال القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد العربي متواضعة وراكدة وادنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وان الإنتاجية ضعيفة من حيث القيمة المطلقة بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية.
  ١٠. تدني نصيب الفرد العربي من ناتج الصناعة التحويلية بحيث لا يسهم في حل مشكلة البطالة على المدى المنظور حيث تصل نسبة البطالة إلى ١٦% في المنطقة العربية وهذه النسبة لا تسهم في الحد من الفقر والفاقة التي تشهدها معظم الأقطار العربية. وهناك جوانب عديدة اخرى لا تقل اهمية قائم ذكرها اعلاه تقتضي ضرورة الاسراع في معالجتها بشكل جدي

وسريع مثال على ذلك مساهمتها في الوردادات من العملاء الصعبة وكذلك قدرتها على التصدير والمنافسة في الاسواق العالمية.

### ب: المقترحات (صياغة استراتيجية عربية للنهوض بهذا القطاع)

في ضوء ما تقدم آنفاً يمكن استنتاج المقترحات الآتية :

١. الاسراع في وضع استراتيجية واقعية وعلمية تسابق الزمن لكي تقلل من الفجوة الشاسعة ما بيننا وبين العالم الاخر واخذ الامور بجديّة .
٢. يجب استحداث استراتيجيات تنسم بكونها صناعية ابتكارية تطلعية للخارج وان تكون جزءاً من جدول اعمال اوسع نطاقاً من اجل التجديد الاقتصادي الذي يتيح للأقطار العربية التغلب على المشاكل الهيكلية الحادة الناجمة عن القواعد الصناعية الضعيفة والمحدودة والاعتماد الشديد على النفط وعائداته .
٣. انشاء مجموعة من البرامج يمكن من خلالها جميع شرائح المجتمع من العمل معاً كشركاء. لذا يتطلب استحداث اطار استراتيجية جديدة تضافر الجهود على الصعيدين الوطني والاقليمي وعلى المستوى الجزئي وعلى مستوى المؤسسات
٤. الاهتمام بالقطاع الخاص العربي ومؤسساته اهتماماً خاصاً بالفوائد واسعة الانتشار للتكنولوجيات المتقدمة لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في القطاع الصناعي التحويلي العربي ومعها زيادة انفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير وتطوير المنتجات والتجهيز مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالمشاريع.
٥. المساهمة المباشرة والكبيرة والشراكة مع وكالات الدولة في تطوير استراتيجية الانتقال وتنفيذها مع اعطاء اهتمام جاد للتدريب المستمر واعادة التدريب في مواقع العمل لاسيما فيما يتعلق بالابتكار التكنولوجي المستمر الوارد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها.
٦. ايلاء اهتمام للابتكار غير التكنولوجي لاسيما في مجال الادارة والتسويق والترويج الصناعي والمشاركة في انشاء وإدارة نظم جديدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مستوى التكنولوجيا ومراكز العلم والمواقع الصناعية مع التركيز على الهياكل الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
٧. ايلاء اهتمام خاص لتطوير المنتجات والتجهيز لاسيما في مجال السلع الرئيسية والخدمات القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية، وهذا يأتي من خلال ملاحظة الدور الهام الذي تقوم به المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تطوير ونشر الميزات التنافسية والمبتكرة لعمليات التجهيز والمنتجات لتعزيز مهارات مباشرة للاعمال الحرة لاسيما في مجال تعزيز مهارات تطوير المنتجات وعمليات التجهيز على مستوى الشركة للمساهمة في تقوية الميزة التنافسية للشركة من خلال الابتكار والتحسين المستمرين مع الدعم والاستشارات والمشورة القطاعية ويأتي ذلك من خلال تنمية الصلات مع الشركات الاكبر حجماً داخل البلد نفسه وعلى المستوى الاقليمي من خلال أشكال التعاون وعلاقات العمل وينبغي بوجه خاص تشجيع التعاقد من الباطن ودعمه سواء بطريقة مباشرة او من خلال وكالات الاتصال.
٨. توفير مشاريع صغيرة ومتوسطة ابتكارية وبشكل خاص في الصناعات القائمة على المعرفة إلى جانب الحصول على رأس المال المخاطر.
٩. تشجيع النظامين المصرفي والمالي في المنطقة على المبادرة بتكوين آليات رأس المال المخاطر والمطلوب من الحكومة بذلك توفير آليات مختلفة في المنطقة لضمان القروض



- التي يقدمها رأس المال المخاطر لدعم القطاع الخاص في هذا الصدد واعطاء اولوية للانفاق على البحث والتطوير لكي يستطيع أن يواكب التطور الحاصل في العالم.
١٠. البحث عن السبل التي تحد من ضعفنا وتراجعنا وتحوله إلى قوة وليس في ذلك مخرج الا من خلال التكامل الاقتصادي العربي الذي لا يخل بالمصالح القطرية لكل بلد على حدة كمرحلة اولى وقد استطاعت دول جنوب شرق اسيا يحقق قفزات تكنولوجية متطورة التي توفر لنا تراكماً زمنياً ومعرفياً يسعف صناعتنا التحويلية ويبقى الاساس في ذلك كله الاعتماد على الذات بعد الاستعانة بالله تعالى.
١١. يجب وضع خطط وبرامج وخلق ظروف مناسبة لعودة الكفاءات المهاجرة من الفنينين والعلماء وتوفير كل الاجواء المناسبة والتسهيلات العملية من اجل عودتهم ومساهماتهم في بناء اوطانهم.

### المصادر باللغة العربية:

١. الاسكوا - استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الاعداد للقرن الواحد والعشرين- الامم المتحدة، بيروت، نيويورك، ٢٠٠٢ ص٧-٩ والاعداد التي بعدها-٢٠٠٧ م.
٢. الاسكوا، الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ظل ظروف التغير الاقليمي والدولي- في وقائع مختارة، اجتماع فريق الخبراء المعني بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية ومهارات الادارة ومباشرة الاعمال الحرة في ظل ظروف التغير العالمي والاقليمي (الاسكوا، ومنتدى البحوث الاقتصادية ومؤسسة فريدريك -بيروت، ١٩٩٦).
٣. شمام، عبد الوهاب - (١٩٩٨). البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن - مجلة العلوم الانسانية - عدد ١٠ - جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
٤. صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الواحد لسنة ٢٠٠٢ - ابو ظبي ٢٠٠٠ ص ٥٣.
٥. العاني، اسامة مجيد - أثر برامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في اقطار عربية مختارة- مجلة دراسات اقتصادية السنة الثالثة العدد الرابع - خريف ٢٠٠١. ص ٥٩.
٦. العاني، اسامة مجيد - مستقبل الصناعة العربية- مجلة بحوث اقتصادية عربية - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة السنة ٩/ العدد (٢١) خريف ٢٠٠٠ ص ٣٤-٣٥.
٧. قوس، سعد داود قريا - منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية - ماذا بعد اجتماع الدوحة؟ في (العولمة واثرها على الاقتصاد العربي)، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤-١٦ نيسان ٢٠٠٢، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢ - الجزء الثالث ص ٧٨.
- كنعان، عبد الغفور حسن- اقتصاديات الإنتاج الصناعي - دار الحداثة للطباعة والنشر - الموصل - العراق -١٩٩٦م. ص ٤٩٤.

1-Morse, J, Wayne. Janes R. Davis, All Hart Graves, (2003) , Management Accounting : A strategic approach, 3th Edition, Thompson, South-western.

### المصادر باللغة الانكليزية

1. Acs,Z.J. and D. B. Audretsch (1993), Conclusion, in: Z.j. Acs and D.B Audretsch Small Firm & Entrepreneurship: on East-West Perspective, Cambridge, U.K Cambridge University Press .

2. Baumol. W.J. (988). Enterpreneurship & economic theory, American Economic Review 58. 64. 71.
3. Carisson,B.(1992), The rise of Small business; causes& Consequences, in: W.J. Adams (ed). Singular Europe, Economy & Policy of the European Community after (1992), Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
4. Joseph A Schumpeter,1983,"the theory of Economic Development London, Transaction Publishers"
5. Kirchhoff, B.A,(1996). Self-employment & dynamic capitalism, Journal of Labor Research 17,627-643.
6. M.A. Caree, A.R. Thurik,(2002)," the Impact of Entrepreneurship on Economic Growth" E.M. Carree@ MW.Unimas.ni:Thurick@ few. Eur.nL.
7. Waston, (1997). Applying Case- Based Reasning: Technigues for Enterprise Systems. San Francisco, Morgan Kawfmann .
8. Wennekers, A.R.M.A.R Thurik & L. Uhlaner (2002), conditions, entrepreneurship and economic Performance: The Macro view, Internatonal Journal for Entrepreneurship Education , forthcoming.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.